ليشاركها في الاول الواو والفاء والسين وهمزة الاستفهام والنداء وليشاركها في الثاني
كاف التشبيه وانما قلنا سوى لام الاضافة الداخلة على المظهر لانها تشارك الباء في الامرين
مع كون كسرها من المدعى وانما اقتضى الامران كسرها لانها لما امتازت عن اخواتها بها استحقت
ان توضع له علامة وهي الكسرة لان فيها رعاية للحقين بقدر الامكان ولانها تناسب
عملها بخلاف الضمة واما السكون فمتعسر او متعذر مع عدم مناسبة لعملها بقي ان لام
الاضافة الداخلة على المضمر تشاركها في الامرين مع انها مفتوحة فتامل جدا قوله لان دابهم
ان يبتدؤا بالمتحرك ويقفوا على الساكن فيه انه لا يلزم من هذا الدليل ادخال همزة
الوصل بل الاعم من ذلك لجواز ان يدخل عليها غير همزة الوصل بل الاعم او يحرك اولها
عند الابتداء الا ان يقال ان هذا القول جواب لسؤال مقدر كانه قيل لم لم يبتدؤا بالاولى
الساكنة فاجاب بقوله لان دابهم اه واما قوله ويقفوا على الساكن فاستطرادي اعلم
ان المص ترك قول الكشاف لئلا يقع ابتداء بالساكن لان قوله لان من دابهم وهم اه يثبت
اصل الدعوى ابتداء ولان هذا القول قياس استثنائي هكذا لو نطقوا بها مبتدئين بها لزم
الابتداء بالساكن والتالي باطل وقوله اذا كان من دابهم اه دليل لبطلان التالي وهو
لا يصلح له لان المراد من البطلان اما الاستحالة وهو لا يستلزمها كما لا يخفى واما عدم الوقوع
فيكون الاستدلال المذكور قريبا الى المصادرة مع انه ليس باوضح من المدعى وترك قوله
ايضا السلامة لغتهم من كل لكنة وبشاعة اه لانه اما من قبيل قعدت عن الحرب للجبن فيلزم
المصادرة على المطلوب لان جملة اللكنة والبشاعة الابتداء بالساكن وقد استدل اولا على
عدم الابتداء بالساكن بالابتداء بالمتحرك واما من قبيل ضربت زيدا للتاديب ولا يخفى
ان السلامة من كل لكنة وبشاعة والوضع على غاية من الاحكام والرصانة ولا يترتب
على الابتداء بالمتحرك والوقف على الساكن ويمكن اصلاح كلام الكشاف بتكلفات لا يخفى
على من تامل لكن لا يضر غرض المص لانه يكفيه ورود السؤال ظاهرا قوله ويشهد له اي

فلا وجه لما قاله التفتازاني والسيد الشريف
انه يثبت الزيادة مطلقا

اي لكون الاسم محذوف العجز وجهه ان الهمزة والياء في هذه الكلمات منقلبة عن الواو
التي في اواخرها لوقوعها في الطرف بعد الالف والكسرة والجمع والتصغير والتانيث
مثلا ترد الشيء الى اصله وقوله واسامي جمع اسماء لعل كتابة الياء فيه مع ان الاصح
في باب قاض ان لا يكتب الياء لضرورة دلالته على المط وللفرق بين الجمعين قال
في القاموس وجمع الجمع اسامي واسام ثم انه اما على وزن مساجد او مصابيح وما ذكر
في القاموس يرجح الثاني فقد حبط وقوله وسمي اما تصغيرا وفعيل بفتح الفاء وكسر العين
او فعل ماض معلوم او مجهول من الثلاثي او من التفعيل وكذلك قوله وسميت فعل ماض
معلوم او مجهول متكلما او مخاطب مذكرا او مؤنث من الثلاثي او من التفعيل او غائبة
مجهول منه ولك ان تحملها على الكل لتكثير اللطف وتاييد الاطراد وههنا بحث وهو انه
ان اراد ان جميع العرب يصرفه هكذا فهو غير مسلم ولو سلم فان اراد ان جميعه يصرفه
هكذا فقط فهو غير مسلم وان اراد انه يصرفه هكذا مطلقا فهو لا يفيد وان اراد ان بعض
يصرفه هكذا فهو لا يفيد ايضا ودعوى ان من يصرفه هكذا ثقة وغيره ليس بثقة غير مسموعة
قوله وجي سمي كهدى لغة فيه وكذا جي سمي كغدى لغة فيه قال في القاموس والسم الشيء
والسمه وسمه وسماه وتثلثان علامته واللفظ الموضوع على الجوهر والعرض للتمييز قوله
والقلب بعيد غير مطرد كانه قيل لا نم شهادة التعريفات المذكورة له لجواز القلب
فيها فاجاب بانه بعيد غير مطرد وانت خبير بانه لو سلم عدم الاطراد فهو كلام على السند
غير مجدي نفعا وقيل مراده انه لو كان اصل اسم وسما كما يقول الكوفيون يلزم القلب
في جميع تصاريف كلمة واحدة في كلامهم ولا يخفى عليك ان هذا معارضة على دعوى الكوفيين
وهي لم تذكر بعد مع ان كلتا المقدمتين ممنوعتان ايضا قوله واشتقاقه من السمو كنمو على
وزن دخول في الاصل لا على وزن جذع او قفل كما توهم بعض ويؤيده جعل المص صدرها
اصل الاسم في قوله من الاسماء التي اه كما قال صاحب الكشاف واصل سمو واشتقاقه

نعم في بعض نسخ القاموس بالاسامي
بالالف بدله
يحتملهما الا يرجح احدهما على الآخر فمن قال انه ذكر
في القاموس صح

في جميع تصاريف الاسم والطرد والقلب غير مطرد
صح

لان جعل اثباتا للمدعى بمعونة عدم القائل
بالفصل لكنه يابى عنه قوله كما يقول الكوفيين
صح

Copyright © King Saud University